٣٦٪ من مجموع المياه المستهلكة ؛ اي ما يعادل ٦١٠ ملايين متر مكعب سنويا (٧٠) .

وتؤمن مياه المجاري المكررة ٥ ٪ من الطاقة المائية المستهلكة [٧١] ؛ اي ما يعادل ٨٠ مليون متر مكعب سنويا . وتعتبر طريقة التكرير هذه من انجح الطرق التقنية التي اتبعتها اسرائيل لزيادة طاقتها المائية ، مقارنة بمثيلتيها المتبعتين في تحلية مياه البحر ، واحداث الامطار الاصطناعية . فعدا ان الاولى تنتج في احسن الاحوال ٨ آلاف متر مكعب من المياه سنويا [٧٢] ، فان كلفة المتر المكعب الواحد تعادل دولارين ، في الوقت الذي يدفع فيه المزارع ٢,٢ ليرة اسرائيلية [٧٣] ؛ اما الثانية ، فانها بالاضافة الى كونها مكلفة ، فهي غير مضمونة النتائج ، حيث تتساقط الامطار في كثير من الاحيان فوق البحر المتوسط بدل الاراضي المحددة ، نظرا للظروف الجوية التي يصعب التحكم فيها .

وبعد استهلاك احتياطي الضفة الغربية من المياه ، واستنفاد الطرق التقنية لانتاج موارد جديدة للمياه بكلفة معقولة ، فان اسرائيل بدأت باتباع سياسة تقنين في استخدام المياه للتخفيف من حدة الازمة القائمة منذ سنة ١٩٧٧/٧٦ حيث بلغت كمية المياه المستهلكة ١٦٧٠ مليون متر مكعب [٧٤] ، اي بنقص مقداره ٧٢ مليون متر مكعب عن سنة ١٩٧٦/٧٥ [٧٥] . وقد شهدت السنوات السابقة زيادة مطردة في الاستهلاك ، بلغت في سنة ١٩٧٥/٧٤ ، ٣١ مليون متر مكعب اكثر من السنة السابقة ، و ١٣٢ مليون متر مكعب في السنة التي تلتها . وواضح ان التقنين كان على حساب القطاع الزراعي اساسا ، والذي بعد ان بلغت حصته من المياه ١٢٤٩ مليون متر مكعب [٧٧] ، اي ما يعادل ٨٠ ٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة في العام ١٩٧٠/٦٩ ، انخفض الى ١٢,٧ ملايين متر مكعب [٧٨] ؛ اي ما يعادل ٧٦ ٪ من مجموع المياه المستهلكة في العام ١٩٧٦/٧٥ ، ثم الى ٧٥ ٪ في العام ١٩٧٧/٧٦ [٧٩] . وقد اشار بن ـ مائير ، في تقريره المقدم الى الحكومة الى ان حصة المياه المخصصة للزراعة سوف تنخفض ، حيث بوشر بالتقليل من حصة القطن والافوكادو من المياه ، الامر الذي ينتج عنه زراعة $\frac{1}{3}$ مجموع الاراضي التي كانت تزرع في العام السابق [٨٠] . وهذه المنتوجات هي اساسا معدة للتصدير ، وكانت تعتبر من افضل الصادرات الزراعية الاسرائيلية .

كما انخفض استهلاك المياه في قطاع الصناعة منذ العام ١٩٧٤/٧٣ . فبعد ان بلغ ٩٧ مليون متر مكعب في ذلك العام [٨١] ، اي حوالى ٦ ٪ من مجموع كميات المياه المستهلكة ، انخفض الى ٩٤ مليون متر مكعب في العام ١٩٧٥/٧٤ [٨٢] ، ثم الى ٩١ مليون متر مكعب في العام ١٩٧٧/٧٦ [٨٣] ، اي ما يعادل ٥ ٪ من مجموع الاستهلاك الاجمالي .

وواضح ان سياسة التقنين هذه لم تشمل استهلاك المياه للاغراض المنزلية ، حيث تستمر الزيادة في الاستهلاك من سنة لاخرى . فبعد ان كانت الكمية المستهلكة في العام ١٩٧٤/٧٣ تعادل ٢٨٨ مليون متر مكعب [٨٤] ، اي ما يعادل ١٨ ٪ من مجموع الاستهلاك ، وصلت في العام ١٩٧٦/٧٥ الى ٣٠٥ ملايين متر مكعب [٨٥] ، ثم الى ٣٠٨ ملايين متر مكعب في السنة التي تلت [٨٦] ، اي ما يعادل ٢٠٪ من اجمالي الاستهلاك .

وباعتبار الحد الاقصى لكمية المياه المتوفرة (١٦٥٠ مليون متر مكعب) ، تكون اسرائيل قد تجاوزت ، منذ سنة ١٩٧٦ ، الكميات التي تستطيع استهلاكها بمقدار ٧٨ مليون متر